[ملخص]

- من المعروف أن المفكرين المسلمين كان لهم باع طويل في الفكر الإنساني عامة والفكر السياسي علي وجه الخصوص فلقد شيدوا العديد من المبادئ والأفكار والنظريات السياسية التي تأثروا فيها ببعض الثقافات ولكنهم طوروا هذه الأفكار تبعا للواقع السياسي الإسلامي ينم عن قدرة إبداعية .
- إشكالية البحث ومما يكشف عن أهمية اختياري لموضوع العقد الاجتماعي بين الماوردي وجون لوك أنه يمثل محاولة للتعمق في الفكر السياسي الإسلامي ومنابعه الأصيلة عند الماوردي من ناحية وعند جون لوك ممثلا لنظرية العقد الاجتماعي في العصر الحديث من ناحية أخري إلي جانب المقارنة بينهما في موضوع العلاقة بين الحاكم والمحكومين وتعود أهمية هذا البحث أيضا إلي محاولتنا شخذ الهمم لفهم حقيقة العقد الاجتماعي عند كل من الماوردي وجون لوك ، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الأصول التاريخية لنظرية العقد الإجتماعي في الفكر القديم ، والفكر اليوناني ، والروماني ، والمسيحي .
- ومن أهمية البحث أيضا غايتنا في التأكيد علي وجود الحاكم والأساس في اختياره لدي كل من الماوردي وجون لوك وإلقاء الضوء علي البيعة والعقد والعلاقة بينهما كما أن أهمية البحث تظهر من خلال الحديث عن مقاومة الحاكم والثورة عليه عند لوك وعزل الإمام عند الماوردي ، ونتوج حديثنا في نهاية البحث بمحاولتنا إظهار طبيعة الحكم من خلال الأخلاق والسياسة والدين ولا يتم ذلك كله إلا من خلال استخدام منهج تحليلي مقارن ، يتيح لنا الفرصة لتحليل العقد الاجتماعي من منظور الفكر الحديث والفكر الإسلامي وكان من نتاج ذلك التحليل الوصول إلي سبق الماوردي بقرون عديدة لأعلام الفكر الديمقراطي الأوربي وخاصة عند يلوك ورسو في تقرير أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ما هي إلا عقد متبادل تتوفر فيه كل شروط العقد الحقيقة .

☺ **المستخلص :**

☻ ولقد توصل البحث في نهاية البحث إلي عدة نتائج هي بمثابة المستخلص لكل الأفكار التي وردت في ثنايا هذا البحث ومنها :

- سبق الماوردي بقرن عديدة لأعلام الفكر الديمقراطي الأوربي وخاصة يلوك ورسو في تقريره العلاقة بين الحاكم (الخليفة) وبين الشعب ما هي إلا عقد متبادل يقوم علي التراضي المشترك بين الطرفين والاختيار الحر دون ما إجبار أو إكراه وأن من حق الشعب (الأمة) عزل الخليفة واقصائه عن الحكم إذا أخل بشروط العقد أو تعاون في أداء واجباته وخدمة الصالح العام وتدبير شئون المجتمع بما يحقق الخير والسعادة والرفاهية لأفراد هذا المجتمع .

- تعامل الفقه الاسلامي مع البيعة (العقد) بوصفها حكما شرعيا يتطلب بالضرورة شروطا شرعية كما لا تقر الشريعة الإسلامية نظام الحكم إلا إذا كان قائما علي السند الشرعي والقانوني وهو الشوري فالله عزوجل قد أمر بالشوري وسكت عن تفصيلها ليكون الخيار مفتوح أمام الأمة وولاة أمورها لوضع النظم التي تلاءم حالتها وظروفها .

- إن قيام نظام الحكم علي البيعة (العقد) ليس سمة الفكر السياسي عند الماوردي وحده ، بل هي سمة الفكر السياسي في الإسلام علي وجه العموم ولقد ساعد قيام الحكم علي البيعة والشوري علي الدستورية والديمقراطية وظهر أثرها في الحضارة الغربية والدليل هو حديث فلاسفة الغرب عن فكرة العقد الاجتماعي بعده عدة قرون من حديث فلاسفة الإسلام عنها مع الفارق الشاسع في جوهر فكرة العقد الاجتماعي عند كل منهم .

- العقد الاجتماعي عند الماوردي المتمثل في البيعة هو عقد حقيقي له أطراف واضحة نبعت من واقع التجارب السياسية المتنوعة للدولة الإسلامية فعقد البيعة لا ينشئ دولة فالدولة الإسلامية لا يرجع أصلها إلي عقد اجتماعي مثل الدولة الغربية التي أنشأها العقد وإنما الإرادة الإلهية هي التي اقتضت أن يكون للمسلمين دولة وأسلوب نشأة الدولة الإسلامية

يتشابه مع اسلوب العقد الاجتماعي في أمور ويختلف في أمور فمثلا (بيعتا العقبة) تشكلان عقد إنسانيا واجتماعيا أدي إلي تكوين الدولة إلا أن الرسول (ε) بوصفه أعظم قائد للدولة الإسلامية لا يستمد سلطته من هذا العقد بينما الحاكم في العقد يستمد سلطته من هذا العقد .

- ونجد تشابها بين عقد البيعة في الإسلام والعقد الاجتماعي ومن ذلك أن الرئاسة العامة لا تنعقد إلا بالاختيار والاتفاق والرضا عن طريق عقد البيعة – فهو فيما يري الدكتور السنهوري – منشئ للسلطة أي أن الحاكم يستمد سلطته من العقد ومن رضا الأمة به فعقد البيعة منشئ سلطة ولا يؤسس دولة ، ثم إنه – أي عقد البيعة – يتجدد بتجدد الحاكم أما العقد الاجتماعي فيحصل مدة وينتج أثاره إلي الأبد .
- يقر العقد الاجتماعي أنظمة الحكم الديمقراطية والأرستقراطية والديكتاتورية لكن الإسلام يرفض إطلاقا حرية التشريع للشعب وممثليه ويقيدها بالآداب والآخلاق الواردة بالكتاب والسنة كما يرفض النظام الطبقي الأرستقراطي فإنه يتحيز لطبقة من طبقات الشعب دون أخري بل الجميع علي قدم المساواة ويرفض أيضا النظام الديكتاتوري الذي يهدر كدامة وحقوق الإنسان من أجل مجد وسيطرة الدولة العقد الاجتماعي الذي نادي به لوك هو عقد وهمي وخيالي وليس له وجود حقيقي ولقد بدت في هذا العقد عند لوك النزعة الأخلاقية والإلزامية فهو مرتبط برضاء المحكومين علي الحاكم إلا أن هذا العقد عند لوك تبدو فيه النزعة النفعية فلقد وجد لوك في فكرة العقد الاجتماعي الوسيلة الوحيدة لهدم نظرية الحق الإلهي للملوك ونظرية الحكم المطلق كما أن كل ما كان يشغل لوك هو الحفاظ علي الملكيات الخاصة ولقد وجد في نظرية العقد الاجتماعي الوسيلة الفعالة لتحقيق هذه النتيجة في حين نجد أن عقد البيعة عند الماوردي هو عقد حقيقي بعيد عن كل نزعة نفعية بل هو مبدأ عام لنظام الحكم المثالي الذي يكون الإمام (الحاكم) طرفا مسئولا فيه مسئولية كاملة أمام الله وأمام الأمة ، فضلا عن سعيه للحفاظ علي كل الحقوق والحريات للفرد وللجماعة وذلك لأن منبع هذا العقد هو الكتاب والسنة المطهرة.